جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الامنية في الدول العربية واساليب مواجهتها

د . سعود بن ضحيان الضحيان

الرياض

1417 هـ - 1996 م

صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها

د. محسن عبدالحميد أحمد

مدير التعاون الدولي

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها

مقدمة :

تشهد المكتبة العربية منذ فترة طويلة كماً كبيراً من الكتب والمراجع في مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، تتضمن في غالبيتها مجموعة من المبادىء العامة الاجرائية التي تصف تصميم وتنفيذ البحث العلمي في هذا الميدان أو ذاك من ميادين المعرفة، وتعرضها على أساس أنها هي المبادىء الأساس للبحث في العلم الذي يكتب المؤلف في مناهجه وطرق الاستدلال فيه

ومن المعروف للعاملين في مجال البحوث الميدانية الاجتماعية أن أفضل خطط البحث وأكثرها منهجية تصطدم بصعوبات ومشاكل كثيرة غير متوقعة اثناء جمع المادة العلمية وأثناء تحليلها بصرف النظر عن مدى العناية التي يبذلها الباحث في البداية عند تصميم بحثه فإن البحث عادة يتم تشكيله أثناء القيام به، حيث أن الصيغة النهائية للبحث تكون حصيلة مئات من القرارات التي يتخذها الباحث أثناء تنفيذ البحث[1]. ومع هذا لانجد في مراجع مناهج البحث العلمي الاجتماعي المعترف بها شيئاً عن العمليات والطرق والأساليب التي تساعد على اتخاذ مثل هذه القرارات التي تساعد بدورها على مواجهة الصعوبات والمشاكل التي تنجم عن التنفيذ العملي للبحث.

إن المشكلات التي يرصدها الباحث كجزء من الصعوبات التي ظهرت

---

(1) Howard E.Becker. in American Sociological Review. August 30,1965.

خلال تنفيذ البحث وتحديد كيفية مواجهتها وأسلوب التغلب عليها في اطار من التفكير التحليلي النقدي هو المنهج المنطقي للكشف عن وسائل وطرق منهجية جديدة لم يسبق للباحث أن عرفها من قبل، والتي تكمن فيها امكانات تطور مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. لذلك تتضمن الامانة العلمية أن يثبت الباحث في تقرير بحثه أية صعوبات أو جوانب ضعف في منهج وإجراءات البحث تم اكتشافها أثناء التنفيذ، وذلك لان المشكلات الحقيقية التي تطرح بصدد المناهج العلمية في العلوم الاجتماعية هي تلك المشكلات التي يرصدها الباحث كجزء من الصعوبات المعرفية التي تظهر خلال تنفيذ البحث نفسه

ونظراً لأهمية تحديد ومواجهة المشكلات والصعوبات التي تواجه تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية فقد أوصى الاجتماع التنسيقي السابع لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الدول العربية الذي عقد بمقر أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ١٢ - ١٣ اكتوبر ١٩٩٦م بدعوة من الأكاديمية إلى عقد ندوة على هامش الاجتماع التنسيقي الثامن لمراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في موضوع (معوقات البحث العلمي في الوطن العربي) كما أن عقد هذه الحلقة العلمية حول (صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية) لدليل على الاهتمام بهذا الموضوع واعطائه أولويه في هذه المرحله من مراحل تطور البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية

الموضوع الذي حددلهذه الورقة العلمية هو (صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها) حيث حددت عناصره فيما يلي.

١ ـ صعوبات متصله بالنظم الإدارية
٢ ـ صعوبات متصلة بالاحصاءات الجنائية .
٣ ـ صعوبات متصله بجمع البيانات
٤ ـ صعوبات متصله بتحليل البيانات .

كما سيتم ومن واقع الخبرات المكتسبة من بعض البحوث التي تم اجراؤها بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وفي بعض الدول العربية في المجالات الأمنية تقديم بعض الاقتراحات المناسبة لمواجهة تلك الصعوبات

أولاً : صعوبات متصله بالنظم الإدارية :

الكثير من المعلومات والبيانات المحتفظ بها في ملفات وسجلات أجهزة العدالة الجنائية (شرطة ـ محاكم ـ سجون) هامة وضرورية للبحوث الميدانية في المجالات الأمنية ، إلاَّ أنه في أحيان كثيرة تحبس هذه المعلومات والبيانات عن الباحثين تحت ذرائع عده منها سرية البيانات أو حساسية المعلومات وما إلى ذلك من ذرائع مختلفة ، وبالتالي تحرم البحوث الميدانية من كثير من مصادر المعلومات المهمة وللتغلب على هذه الصعوبات التي تثير عدداً من القضايا المتعلقة بطرق تأمين المعلومات الأمنية ومنع إساءة استخدامها ، لابد من إذن مسبق للحصول عليها وذلك باقناع المسئولين بضمان سرية هذه المعلومات وما استخدامها إلاَّ لأغراض البحث العلمي فقط والتي ينتفى فيها التعريف بالحالات الفردية وإنما الاهتمام ينصب عند تحليل هذه البيانات والمعلومات على العموميات .

تتجاوز البحوث الميدانية في المجالات الأمنية صبر المسئولين بالأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة الجنائية فهؤلاء المسئولون يضيقون ذرعاً بالدقة المنشودة والتكلفة المطلوبة وطول المدة التي تتطلبها البحوث الميدانية ،

ويطالبون بسرعة توفير البيانات والمعلومات التي تعينهم على مواجهة المشاكل الملحة والعاجلة بصوره قد تؤدي عند إجراء بحث ميداني إلى التهاون في حجم وكيفية اختيار العينة، والتسرع في صياغة أدوات جمع البيانات واستخدامها في جمع البيانات بالشكل الصحيح، والتجاوز في التعميم غير المبرر عن العينة إلى مجتمع البحث أو الدراسة، وغير ذلك من التساؤلات المنهجية. ولتلبية احتياجات المسئولين بالأجهزة الأمنية لحل مشكلات محدده في المجال الأمني والرغبة في الدراسة العلمية للعمليات والطرق المستخدمة في مجالات العمل لزيادة فاعليتها والكشف عن طرق جديدة أكثر ملاءمة، يمكن استخدام البحوث الاجرائية (Action Oriented Researsh) لتلبية هذه الاحتياجات المحدده، وتبقى نتائج هذه البحوث الاجرائية غير قابلة للتعميم على حالات أخرى[1].

البحوث الميدانية في المجالات الأمنية مكلفة للغاية ولا تستطيع الأجهزة الأمنية تمويلها لأنها ليست ذات أولوية من بين الأولويات الأمنية الأخرى. ولهذا فهي في حاجة إلى من يرعاها أساساً من خلال التمويل. لكل ممول (حكومياً كان أو غيره) أغراضه من رعاية البحث الميداني بما يحدد نوع البحث وقد يضع قيوداً على الباحث في تصميم وتنفيذ البحث أو استخلاص النتائج أو نشرها. وهكذا نرى أن التمويل الأجنبي للبحوث الميدانية في بعض البلدان العربية يزداد باطراد سواء لحساب مؤسسات حكومية أو غير حكومية. وللتغلب على هذا في تمويل البحوث الميدانية في

---

(١) ذوقان عبيدات؛ عبدالرحمن عدس؛ كايد عبدالحميد. البحث العلمي: مفهومه أدواته أساليبه. عمان: دار مجلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

المجالات الأمنية لابد من الدعم الحكومي واسهام قطاع الاعمال الخاص الكبير لمسئوليته تجاه المجتمع في هذه المرحلة من تطور المجتمع العربي

إن جمع وتبويب وإعداد وتحليل البيانات الاحصائية الجنائية ذات النوعية الجيدة عملية معقدة تنطوي على تكلفة كبيرة ولذلك فهي في حاجة إلى إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية والمالية فالبرنامج الاحصائي الجنائي الناجح يجب أن يكون برنامجاً موثوقاً به، محايداً وموضوعياً حسن التوقيت، مع اعطاء الاعتبار الواجب لمتطلبات متخذى القرارات الأمنية وللتغلب على مشاكل ضعف النظم الاحصائية الجنائية في بعض الدول العربية يمكن الاستعانة بالدليل الذي اعدته الأمم المتحدة لتطوير احصاءات العدالة الجنائية في الدول الأعضاء[1] للنهوض بالنظم الاحصائية الجنائية بالدول العربية. كما قامت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بعقد ندوة علمية عن (تطوير نظم احصاءات العدالة الجنائية في الدول العربية) خلال شهر محرم ١٤١٨هـ- مايو ١٩٩٧م.

عدم اهتمام بعض القادة الأمنيين بنتائج البحوث الميدانية أو استخدام نتائجها عند اصدار قراراتهم وذلك لاعتمادهم على الممارسة الفعلية، وترددهم في تبين نتائج هذه البحوث غير المجربة في الواقع، مما يؤدي إلى وجود هوة فاصلة بين مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية وبين العديد من القيادات الأمنية صاحبة الاختصاص الأصيل في اصدار القرارات الأمنية، ومما يحول دون استجابة الأجهزة الأمنية لمتطلبات البحوث الميدانية

---

(١) الأمم المتحدة دليل تطوير احصاءات العدالة الجنائية السلسله واو ٤٣، نيويورك، ١٩٨٧م.

في المجالات الأمنية ولا لنتائجها[1] وقد تم التغلب على هذه الصعوبات في بعض الدول العربية بادماج القيادات الامنية في العملية البحثية وذلك باختيار أعضاء منهم في مجالس إدارات مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية أو أعضاء في هيئات البحوث وبالتالي فقد تولدت القناعة لديهم، وبشكل عملي ومرض بأهمية البحوث الميدانية وأبعادها وجدوى نتائجها كأهم موجه للقرار الأمني.

الاستنزاف الأمني اليومي للأجهزة الأمنية بشكل يحول دون امكان المشاركة بفاعلية في رصد المشكلات الأمنية وإجراء البحوث والدراسات الأمنية لمواجهتها ترشيداً للعمل الأمني هذا بالإضافة الى عدم توفر الكوادر الأمنية المؤهله علمياً لاجراء البحوث الميدانية والقدره على تحليل نتائجها، ويستلزم ذلك انشاء أقسام أو إدارات متخصصة للدراسات والبحوث داخل الأجهزة الأمنية ودعمها مالياً ومادياً وبشرياً بكفاءات بحثية مع ضمان استقلالها وبعدها عن ضغوط العمل اليومي للإدارات الأمنية الأخرى.

يخضع الباحثون في مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية الخاضعة للتمويل الحكومي لسيطرة البيروقراطية الحكومية بما في ذلك الاستجابة البطيئة وضعف المبادره وضعف الحافز للأداء الجماعي فضلاً عن ضعف التمويل كما أن تضخم حجم الجهاز الإداري بالنسبة الى الجهاز العلمي في بعض هذه المراكز والمعاهد يؤدي إلى الترهل ونقص الفاعلية والنهوض بهذه المراكز والمعاهد، وتقوم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

---

(١) شاكر معتز. الرؤية الخاصة باطار التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائيه في الدول العربية ورقة مقدمة إلى «الاجتماع التنسيقي السابع لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الدول العربية». المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض، ١٩٩٦م

بدور هام في هذا المجال وذلك بعقد اجتماعات تنسيقيه لكل سنتين لمديري مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية بالدول العربية ويناقش فيها مثل هذه الامور . كما تجري أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية حالياً مسحاً شاملاً لمراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في الدول العربية لتحديد اهدافها وهياكلها التنظيمية وسبل النهوض بها والتنسيق فيما بين برامجها العلمية

حاجة الدول العربية قائمة الى أن تصبح مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية فيها مراكز تنشئة علمية، بجانب أنها أماكن للبحث العلمي، تتولى مسئولية الاعداد العلمي والمهني والاخلاقي الرصين للباحثين الجدد، من خلال بيئه علميه حيويه تساندها منظمات علميه مهنيه فاعله ولتحقيق ذلك ليس هناك من سبيل الاَّ بقيام منظمات عربيه مهنيه دائمه وفاعله تكون المواثيق المهنيه احدى أدواتها وفي هذا الصدد قامت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالعمل على إنشاء الجمعيه العربيه للصحه النفسيه لتخدم هذه الأغراض علماً بأن مواثيق الاخلاق المهنيه أمر حديث نسبياً في البلدان الغربيه، فلم تضع الجمعيه الامريكيه لعلم الاجتماع ميثاقاً أخلاقياً الاَّ في عام ١٩٦٨م وعدلته توسعاً في العام ١٩٨٠م

مراكزومعاهد البحوت الاجتماعيه والجنائيه مسئولة عن توفير الحرية الأكاديمية للباحثين فيما يتعلق بإجراء بحوثهم من حيث اختيار الموضوع واستخدام المنهج والأدوات وتبين الأطر النظرية ونشر النتائج . وتتسم الحرية الأكاديمية عن بقية حقوق الإنسان بأنها حق خاص بجماعة معينة من البشر ذات أدوار محددة هي الجماعة الأكاديمية ولا ينسحب ذلك على عامة البشر[1] وهذا معناه ضرورة أن تتيح المؤسسات العلمية قدراً من المرونة

(1) Raoul Wallenberg. Report on the Seminar on Academic Freedom. Institute of Human Rights and Humanitarian Law, Lund, 9 -11 March 1992.

للباحث في ممارسة عمله دون معوقات من قبل النظم الإدارية، وكذلك إتاحة حرية اختيار الباحث لمنهج وأسلوب البحث الكفيلين بتحقيق أهدافه.

يجب أن تهتم مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية والجنائية في الدول العربية بالإحتفاظ بكافة وثائق البحوث الميدانية التي تجريها كوثائق أدوات جمع البيانات والتطبيق الميداني وتحليل البيانات وغيرها وذلك لاتاحة الفرصة للإطلاع لكل من له صلاحية النظر فيها بعد اتمام البحث، مثل المحكمين العلميين وأعضاء هيئة تحرير المجلات العلمية وغيرهم ولا شك أن مراكز البحوث تعتبر مسئوله بشكل فعلي عن البحوث الميدانية التي تجريها وأن أي خطأ في منهجية هذه البحوث الميدانية أو نتائجها تقع على هذه المراكز والمعاهد أكثر مما تقع على المشرفين على هذه البحوث من الباحثين ولهذا فإن من المهم أن تعمل مراكز ومعاهد البحوث بالإحتفاظ بوثائق البحث بعد اتمامه.

ثانياً : صعوبات متصلة بالإحصاءات الجنائية

يصدر معظم أجهزة العدالة الجنائية (الشرطة، المحاكم، السجون) بالدول العربية تقارير رسمية سنوية تحت مسميات مختلفة تتضمن مجموعة من الإحصاءات الجنائية تقوم بجمعها وتبويبها ونشرها إدارات خاصه للإحصاء بهذه الأجهزة وتستخدم هذه الإحصاءات الجنائية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الأمنية وإجراء البحوث الميدانية. ويواجه الباحث صعوبات في استخدام هذه الاحصاءات الجنائية لأنها قاصرة عن تحديد حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع. لقد اوضحت نتائج مسح للجريمة بالولايات المتحدة الامريكية أن مجموع ما تسجله الشرطة من جرائم لا

يتعدى ثلث الجرائم التى ترتكب فعلاً[1]. وللتغلب على محدودية الاحصاءات الجنائية الرسمية فقد استحدثت أساليب عدة لتقدير حجم الجريمة الحقيقي في المجتمع والتغلب على مشكلة الارقام المعتمه (Dark Figures) في الاحصاءات الجنائية والتي تمثل الاجرام الخفي الذي لا يصل الى علم الشرطة.

ومن بين هذه الأساليب المستحدثة لتقدير حجم الجريمة في المجتمع أسلوب «الدراسة المسحية لضحايا الجريمة» وأساليب التقرير الذاتي «أي الدراسة المبنية على الاعتراف الذي يتم فيه سؤال عينة من المواطنين - دون ذكر اسمائهم - عن الأفعال الاجرامية التي ارتكبوها خلال فترة زمنية محددة ولكنها لم تصل الى علم الشرطة. هذان الاسلوبان يمثلان محاولات للجوء الى مصادر بديله للإحصاءات الجنائية الرسمية لتقدير حجم الجريمة الحقيقي ويتم حالياً استخدامهما وتطوير منهجهما في مختلف دول العالم

بجانب محدودية الاحصاءات الجنائية العربيه هناك أيضاً قصور فيها يتضح عند استخدامها في اجراء الدراسات الاحصائية المقارنة بين الدول العربية هذا القصور في الاحصاءات الجنائية ناتج عن اختلاف التعريفات القانونية للسلوك الإجرامي بين الدول العربية واختلاف أساليب التسجيل والقياس، ولعدم دقتها وانتظامها لفترات زمنية طويلة وللتغلب على الصعوبات الناتجه عن قصور الاحصاءات الجنائية العربية عند استخدامها في إجراء الدراسات الاحصائية المقارنة بين الدول العربية يتم عادة تحليل اتجاهات الجريمة على مدى فترة زمنية معينة في كل بلد على حدة ومقارنة ذلك مع اتجاهات الجريمة في الدول العربيه الأخرى وبذلك تكون المقارنة

---

(1) U.s. Department of Justice, Bureau of Justice Statistics. Criminal Victimization in the U.S. Washington D.C., 1986.

ليست بين معدلات الجريمة لدول مختلفة في نقطة جامدة من الزمن ولكنها بين اتجاهات في معدلات الجريمة لدول عربية مختلفة خلال فترة زمنية معينة

يتضح مما سبق أنه بالرغم من وجود الجريمة في المجتمع إلاّ أنه لا يمكن القطع بمقياس واقعي وتحديد نسبتها الحقيقه أو اتجاهاتها في المجتمع، وبالتالي يصعب اعداد تقارير أمنية دقيقة عن وضع الجريمة أو حالة الأمن في المجتمع من واقع هذه الإحصاءات الجنائية الرسمية وذلك لأسباب عدة منها

١ ـ إن ارتفاع معدلات الجريمة المسجلة قد تعكس ارتفاع عدد الجرائم المبلغ عنها، كما قد تعكس ارتفاعاً في كفاءة الجهات المسئولة عن تسجيل الجرائم فكما ظهر في المسح الدولي الذى أجرته الأمم المتحدة عن اتجاهات الجريمة في دول العالم[1]، فإن الدول التي تحتفظ بسجلات دقيقه كانت ذات معدلات جريمة مرتفعة بينما هي في الواقع من أكثر الدول التي تبذل جهوداً حثيثه في الكشف عن الجرائم وتسجيلها

٢ ـ هناك كثير من الجرائم التي نادراً ما تسجل في سجلات الشرطة مثل الجرائم التى تقع بدون ضحايا خاصة المتعلقة بالفساد كما أن الجرائم الوظيفية (الرشوة) يسجل عادة القليل منها وخاصة إن كثيراً من الدول العربية ليس لديها تصنيف قانوني واحد لمثل هذه الجرائم وبهذا فإن نمط الجرائم المسجله في التقارير الأمنية العربية يميل إلى ما يطلق عليه بالجرائم التقليدية ولذلك فإن هناك صعوبة تتمثل في اعطاء ثقل واحد لكل نوع من انواع الجرائم المختلفة في إطار مجموع الجرائم، بينما في

---

(1) Report of the Second United Nations Surveys of Crime Trends, Operations of Criminal Justice Systems and Crime Prevention Strategies. United Nations Document A. 32/199 of 22 September 1977.

الواقع نجد أن بعض الجرائم - كثير منها غير مسجل - يكون أكثر ضرراً على المجتمع من جرائم العنف .

٣ - هناك دائماً مشاكل تعدد التعريفات لأنواع الجرائم بتعدد النظم الجنائية بالدول العربية ، ولهذا تعرض الإحصاءات الجنائية دائماً في صورة عامة دون التفاصيل بما لايسمح بإجراء الدراسات المقارنة إلاّ بعد فهم كامل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لكل دولة على حدة .

هذه الصعوبات تنفرد بها الاحصاءات الجنائية دون غيرها من الاحصاءات الاجتماعية وان كان الاعتراف بهذه الصعوبات قائماً في المجالات الأمنية فلا يجب أن تقف حجر عثرة في سبيل إجراء المسوح الخاصة بالجريمة واستخدامها في البحوث الميدانية وربطها بالاحصاءات الموجودة في ميادين أخرى

لتقدير اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي لا بد من توفر احصاءات اجتماعية وجنائية دقيقة وتفصيلية قابلة للمقارنة ومنتظمة لفترة زمنية طويلة لتحديد التغيير الذي يمكن أن يحدث في نمط الجريمة وأسلوب ارتكابها والسمات الشخصية للجاني والمجنى عليه وفي الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها[1] إلاّ أن هناك صعوبات منهجية تظهر عند استخدام الاحصاءات الجنائية الرسمية سواء في الدول العربية أو دول العالم الأخرى يمكن أن نلخصها فيما يلي

١ - الجرائم المبلغ عنها والتي تتضمنها الاحصاءات الجنائية الرسمية ليست هي تلك الجرائم التى تحدث فعلاً في المجتمع .

---

(١) احمد، محسن عبدالحميد «اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم» في سلسلة الدراسات الاستراتيجية الأمنيه الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنيه والتدريب ١٩٩١م.

٢ ـ الاحصاءات الجنائية الرسمية تصمم عادة لخدمة أغراض إدارية وليس لاغراض البحث الاحصائي الاجتماعي.

٣ ـ كثرة تغيير القوانين وتعديل أساليب جمع البيانات والاحصاءات الجنائية تجعل إجراء دراسات مقارنة لمناطق مختلفه أو أزمنة متعاقبة أمراً مخاطراً فيه إلى حدما.

٤ ـ ما يظهر عادة في الاحصاءات الجنائية الرسمية هي الجرائم التقليدية التي يعاقب عليها قانون العقوبات في الدول المختلفة، ولا تتضمن بالضرورة الجرائم المترتبة على التغيرات الاقتصادية والإجتماعية التي تحدث في المجتمع حالياً كالجرائم الاقتصادية وجرائم البيئة وجرائم الحاسب الآلي وغيرها من جرائم مستحدثه.

٥ ـ الاحصاءات الجنائية الرسمية المنشورة لا تسمح بإجراء دراسات عن «اتجاهات الجريمة مستقبلاً» تعتمد في التحليل الاحصائي على بيانات تفصيلية وسلاسل زمنية احصائية ممتدة لفترة طويله من الزمن.

ثالثاً: صعوبات متصلة بجمع البيانات

المشاهدة المضبوطة هي الماده الخام للبحث العلمي، والبحوث الميدانية على اختلاف أنواعها هي أداة جمع هذه المادة في العلوم الاجتماعية. وتتمثل تقنيات البحوث الميدانية في جمع المادة العلمية في مجموعة الأدوات التي يستخدمها الباحث في جميع مراحل بحثه وتشتمل على تقنيات جمع البيانات وتقنيات تحليل ومعالجة المعلومات. لقد شهدت تقنيات ووسائل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية تقدماً كبيراً في قدرتها الوظيفية نتيجة

تطوير التقنية «التكنولوجيا» في مجالات جمع وتخزين البيانات والاتصالات والملاحظة والقياس والحساب الآلي[1].

يعاني البحث الميداني في المجالات الأمنية في الدول العربية حالياً صعوبات كثيرة نتيجة التحمس إلى جمع بيانات جديدة، حيث نجد بعض الباحثين مدفوعاً الى جمع البيانات من الميدان ويؤجل التفكير في المشاكل التي تتصل بتحديد معنى ودلالة هذه البيانات الى المرحلة التى يكون الوقت فيها متأخراً جداً لإجراء أي تعديل في تلك البيانات. وللتغلب على هذه الصعوبات يتعين على الباحث أن يلتزم بالأساليب المنهجية عند تصميم أدوات جمع البيانات حسب الغرض من البحث، ونوع البيانات التي ستجمع ومصدر هذه البيانات، والمجال البشري والمكاني والزمني للبحث، والعمل على اختبار أدوات جمع البيانات بتطبيقها على عينة صغيرة من وحدات البحث البشرية، مع أخذ آراء وملاحظات الخبراء والمختصين عليها.

يشترك عاده في جمع البيانات (ميدانياً) أفراد من غير الاختصاصيين يتولون جمع البيانات كجزء روتيني من وظائفهم أو يطلب اليهم جمع البيانات بالإضافة الى واجباتهم الوظيفية المعتاده، أو يستخدموا خصيصاً من أجل جمع البيانات، ومن ثم تتنوع التزامات جامعي البيانات واهتماماتهم ومهاراتهم كما أنها تتفاوت فيما بينهم وللتغلب على هذا التفاوت يجب النظر الى أداة جمع البيانات والقائم بتطبيقها على أنهما يكونان معاً منظومة واحدة فجامعي البيانات هم جزء لا يتجزأ من أدوات جمع البيانات لابد أن يدربوا على استخدام الكفء لها على أساس تعليمات

---

(1) John F. Runcie. Experiencing Social Research. Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1980.

موحدة بحيث يكون جمع البيانات في نهاية الأمر كأن الذي قام بتطبيق أدوات جمع البيانات شخص واحد على درجة عالية من الكفاءة والاتساق الداخلي.

هناك العديد من الأسباب التي قد تغري جامعي البيانات في البحوث الميدانية على تغيير الحقائق والمعلومات عند جمع المادة من الميدان، ومن بين هذه الأسباب الآتي[1]:

١ ـ طمعاً في تلقي المديح من جانب الباحث المشرف على العمل الميداني لكثرة الحالات التي تم استيفاء بيانات أدوات جمع البيانات عنها.

٢ ـ لايدركون إدراكاً كافياً أهمية الإجراءات المقننة لجمع البيانات.

٣ ـ شعورهم بالتعب والملل من جمع المادة وخاصه عندما يكون حجم العينه كبيراً والحالات صعبة.

٤ ـ تصورهم أن الخطأ في حالة واحدة لن يؤثر كثيراً إذا ما أضيفت إلى باقي الحالات الأخرى.

والمخاطر المترتبة على استخدام جامعي البيانات في البحوث الميدانية في الدول النامية أكبر بكثير منها في الدول المتقدمة[2] وذلك لضعف قيم العمل عموماً في هذه الدول ولغلبة الطابع الشخصي على كثير من علاقات العمل فيها، وانخفاض الأجر الذي هو آفة العمل في هذه المجتمعات. للتقليل من هذه الأخطار المحتملة في جمع البيانات يجب العمل على إلغاء

---

(1) Diener, Edward & Graudall, Rick. Ethics in Social & Behavioural Research. the University of Chicago Press, 1978.

(٢) سويف، مصطفى. الدلالة الاحصائية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث. ورقة مقدمة إلى «مؤتمر اخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي». المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤م.

الفروق الفردية بين جامعي البيانات بحيث يطبقون أدوات جمع البيانات بطريقه واحده ويسلكون إزاء المبحوثين سلوكاً متماثلاً كما يجب التيقظ الشديد لمسئوليتهم الاخلاقية بما يجعلهم أهلاً للثقة في آداء الأعمال المطلوبة منهم على الوجه الأمثل

يواجه جامعو البيانات في البحوث الميدانية في المجالات الأمنية مصاعب وعراقيل كثيرة من جانب المبحوثين تحول في بعض الأحيان دون القيام بجمع البيانات على الوجه الأكمل ومن أبرز هذه الصعوبات اقناع بعض أفراد عينة البحث بالتعاون في إجراء البحث أو استكماله أو الامتناع عن الإجابة عن بعض الأسئلة ولمواجهة هذه الصعوبات يجب مراعاة الأساليب المعروفة لتأمين الحصول على البيانات كاملة وصحيحة ومنها الآتي

١ ـ إثارة الوعي لدى المبحوثين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وذلك بتوضيح موضوع البحث وأهميته وضرورة إدلائهم بالمعلومات المطلوبة وإشعارهم بأن المعلومات التي يدلون بها مكفولة بالسرية، وأن إسهامهم الجدي في البحث هو إسهام في عمل علمي جاد

٢ ـ اختيار جامعي البيانات من بين الأشخاص الذين تم تدريبهم تدريباً كافياً يمكنهم من الاتصال بالوحدات البشرية للبحث وكسب ثقتهم ذلك لأن اسلوب جمع البيانات والانطباع الذي يعطيه جامع البيانات عن نفسه من العوامل الهامة في إثارة الوعي بالبحث وضمان تعاون المبحوثين.

٣ ـ تحديد الأوقات المناسبة لجمع البيانات مع المراعاة في ذلك ظروف عمل ومعيشة المبحوثين وتحديد موعد مع الأشخاص الذين سيتم مقابلتهم كلما أمكن ذلك لضمان وجودهم في الوقت المحدد للمقابله

٤ ـ احترام جامعي البيانات لعادات وتقاليد المجتمعات التي يعملون فيها مع

احترام وتقدير للمبحوثين بما يبعث على طمأنتهم وثقتهم وبالتالي تعاونهم المثمر.

٥ ـ ضمان سرية المعلومات التي يدلي بها المبحوث مع ضمان صحة ما يقوله جامع البيانات للمبحوثين واحترام ما يتعهد به.

تعاني البحوث الميدانية في المجالات الأمنية صعوبات كثيرة نتيجة لعدم تنظيم العمل الميداني وخاصه اذا كان حجم العينه كبيراً وتنتشر وحداتها على مساحة مكانية مترامية الأطراف.

ويتطلب تنظيم العمل الميداني في هذه الحاله ترجمة القرارات التي اتخذت في مراحل التصميم المنهجي للبحث ووسائل وإجراءات وخطوات عمليه مع تحديد برنامج زمني لانجازها وتقدير ميزانية لها. ويراعى عادة في تنظيم العمل الميداني في البحوث الميدانية الاتي:

١ ـ إعداد دليل العمل الذي يحدد كيفية التصرف في المواقف التي يمكن أن تواجه أثناء التنفيذ الفعلي للبحث.

٢ ـ إعداد تعليمات جمع البيانات لمساعدة جامعي البيانات على استيفاء بيانات أدوات جمع البيانات المصممة للبحث وتتناول هذه التعليمات بصورة واضحة ومبسطة وموجزة فكرة عن الغرض من البحث والتعريف بالمصطلحات المستخدمه، وتعليمات عن كيفية تحديد العينة واختيارها واختيار البدائل.

٣ ـ إعداد أدوات جمع البيانات في صورتها النهائية وتوزيعها قبل بدء موعد جمع البيانات.

٤ ـ اختيار وتدريب جامعي البيانات وذلك من بين الأشخاص الأكفاء ذوي الخبرة في موضوع وعمليات البحث المختلفة.

٥ ـ اختيار مشرفين أكفاء للعمل الميداني لمراقبة عملية جمع البيانات وحل

المشكلات التي قد تظهر أثناء العمل الميداني كي يكونوا أو يشكلوا حلقة الاتصال بين باحثي الميدان وهيئة البحث

رابعاً : صعوبات متصله بتحليل البيانات

تتوقف دقه نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وثراؤها على طرق تحليل البيانات التي يستخدمها الباحث وتتعدد طرق تحليل البيانات ويختلف بعضها عن بعض فكل منها مؤهل للإجابة على نوع معين من الأسئله دون غيره ودون الدخول في التفاصيل التقنية لطرق تحليل البيانات المتعددة، لأن ذلك ليس في نطاق هذه الورقة العلمية، فإننا فقط سنشير الى بعض الصعوبات العامة التي يواجها الباحث في مجال البحوث الميدانية في المجالات الأمنية لهذا كان من الضروري اهتمام الباحث بمعرفة طرق تحليل البيانات واتقان استخدام أكبر عدد منها لزيادة قدراته البحثية وضبط خطوات وإجراءات تحليل البيانات لايجاد الاجابات الملاءمة على التساؤلات المطروحة في مجال بحثه .

تحتاج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية مهما اختلفت طرق تحليل بياناتها إلى مفاهيم وأسس احصائية وتطبيق لمعادلات احصائية متقدمة قد تتجاوز في بعض الاحيان قدرات الباحثين في المجالات الامنية لاختلاف خلفياتهم (شرطه، قانون، اجتماع، علم نفس) وضعف أعدادهم احصائياً في بعض الاحيان . فاستخدام الاحصاء في المجالات الأمنية بأساليبه الحديثة في تحليل البيانات حديثاً . فعلى سبيل المثال تخلو كثير من المقررات الدراسية في كليات الشرطة أو قوى الأمن في كثير من الدول العربية من مقررات الاحصاء التحليلي على وجه الخصوص .

ويطلب عادة من أقسام الاحصاء بالجامعات تدريس مثل هذه المقررات مع اختلاف خلفيات أعضاء هيئة التدريس وربما التدريس نتيجة لذلك معتمداً على استخدام الرموز والمعادلات ويفتقد للتطبيق العملي وتجاهل علاقة الأسلوب الاحصائي بالظواهر الاجتماعية والأمنية. وبذلك يكون مقرر الاحصاء في هذه الكليات ثقيلاً على المدرس لصعوبة ايصال مفاهيمه للدارسين ومملاً للدارس لبعده الظاهر عن العلم المدروس أي علم الجريمة[1].

ولمواجهة هذه الصعوبات المعرفية على المدى الطويل لابد من اهتمام كليات الشرطة وأقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية بزيادة المقررات الاحصائية وخاصة التحليلية منها والاهتمام بالجوانب التطبيقية الاحصائية في المجالات الأمنية ومجالات العدالة الجنائية. وعلى المدى القصير فلا مفر من الاستعانة بخبراء في الإحصاء لوضع خطط التحليل الاحصائي المناسب للبحث.

هناك تقنيات للتحليل الاحصائي لبيانات البحوث الميدانية في المجالات الأمنية أكثر تطوراً من التحليل الاحصائي البسيط المعروف ظهرت بفضل استحداث مجموعات متكامله من البرامج الاحصائية للحاسبات الآليه. ويستلزم مثل هذه البرامج التحليلية للحاسبات الآليه فهم الفروض الأساسية لهذه التقنيات مع ضمان توافق برنامج الحاسب الآلى مع تصميم البحث. وهناك كثير من الصعوبات التي تنشأ نتيجه لقيام بعض الباحثين غير المدربين باستخدام مثل هذه البرامج التحليلية للحاسبات الآليه:

---

(١) أبو عمه، عبدالرحمن. «الاحصاءات الجنائيه: تقنياتها ومدلولاتها في مكافحة الجريمة». ورقة مقدمة في دورة تدريبية للعاملين في مجال الاحصاء الجنائي. المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧م.

ولمواجهة هذه الصعوبات لابد أن يتدرب الباحث على خصائص التقنيات البحثية الأساسية وأسلوب التعامل معها والوظائف التي يمكن أن تقوم بها كل تقنيه .

وفي الواقع يتم تدريب الباحثين في الدول العربية على التقنيات والأجهزة والمعدات التكنولوجية التي يتعاملون معها أثناء العملية البحثية ولكن للأسف يتم هذا عن طريق الأعداد النظري والمحاضرات أكثر من التركيز على تعلم المهارات

يتعرض الباحث في البحوث الميدانية في المجالات الأمنية إلى صعوبات عدة في تحديد واختيار عينة البحث ولعل أهم هذه الصعوبات غير المنهجية هي اغراءات البعد عن القواعد المنهجية السليمه مثل اغراء صغر حجم العينه، واغراء سهوله الوصول الى أفراد العينة، واغراء التوفير في النفقات . . وغير ذلك . لهذا يجب الاهتمام بعنصر العينات من بين عناصر تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية وذلك لأن خطوة اختيار العينات تعتبر بالنسبة لسائر خطوات البحث أساسية حيث أن أي خطأ يتسرب إليها من شأنه أن يتسرب إلى مضمون جميع الخطوات التي تليها مهما كان اتقانها الشكلي ومهما كان رقي التحليلات الاحصائية المستخدمة معها .

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ الأمم المتحدة. دليل تطوير احصاءات العدالة الجنائية السلسلة واو ٤٣، نيويورك، ١٩٨٧م

٢ ـ أبو عمه، عبدالرحمن «الاحصاءات الجنائيه: تقنياتها ومدلولاتها في مكافحة الجريمة»، ورقة مقدمة في دورة تدريبية للعاملين في مجال الاحصاء الجنائي، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧م.

٣ ـ احمد، محسن عبدالحميد. «اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم» سلسلة الدراسات الاستراتيجية الأمنية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١م.

٤ ـ ذوقان عبيدات، عبدالرحمن عدس، كايد عبدالحميد. البحث العلمي: مفهومه أدواته أساليبه. عمان، الأردن: دار مجلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

٥ ـ سويف، مصطفى. الدلالة الاحصائية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث ورقة مقدمة إلى «مؤتمر اخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي» المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤م

٦ ـ شاكر، معتز. الرؤية الخاصة باطار التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية في الدول العربية ورقة مقدمة في «الاجتماع التنسيقي السابع لمديري مراكز البحوث والعداله الجنائيه ومكافحة الجريمه في الدول العربية» المركز العربي للدراسات الأمنيه والتدريب، الرياض، ١٩٩٦م.

المراجع العربية:

1 Diener, Edward & Graudall, Rick. Ethics in Social & Behavioural Research. the University of Chicago Press, 1978.

2 - Howard E.Becker. in American Sociological Review. August 30, 1965.

3 - Report of the Second United Nations Surveys of Crime Trends, Operations of Criminal Justice Systems and Crime Prevention Strategies, United Nations Document A. 32/199 of 22 September 1977

4 - Runcie. John F. Experiencing Social Research. Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1980.

5 - U.S. Department of Justice, Bureau of Justice Statistics. Criminal Victimization in the U.S. Washington D.C., 1986.

6 - Wallenberg Raoul. Report on the Seminar on Academic Freedom. Institute of Human Rights and Humanitarian Law, Lund, 9 -11 March 1992.

المراجع العربية:

•

•

•

•